القـــرار: Decision

هو مجموعة الآليات والوسائل التي يتحدد من محصلتها أسلوب التعامل مع أحد الموضوعات أوالقضايا المثارة، وتشمل ما يأتي:

1- صانع القرار: وهوالشخص الذي يتخذ القرار النهائي والحاسم.

2- الوحدة القرارية: وتضم كافة الأفراد في الجماعات الصغيرة أوالمنظمات أوالحكومة والذين يشتركون في عملية صنع القرار.

وقد ناقش الفكر السياسي منذ أرسطوتأثيرات عملية صنع القرار على كفاءة وفعالية نظام الحكم، لذا فإن ميكافيللي يرى إمكانية الحكام الذين يتخذون قرارات بشكل بطيء وملتبس يجنون سياسات تخريبية وهدامة، على أن دراسة صنع القرار قد تطورت بشكل كبير في القرن العشرين بتأثير علم الاجتماع الحديث وعلم الحاسوب والرياضيات وخلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ثم تطوير نظرية القرار ونظرية المباريات استناداً إلى مبدأ الاختيار العقلاني الرشيد(*).

وفي إطار تحليل القرارات بين ثلاثة اقترابات أساسية:

- اقتراب الفاعل العقلاني حيث يصنع القرار استجابة لتحدّ خارجي ويقوم الفاعل العقلاني باختيار الأهداف بدقة لإعطاء أوزان نسبية عن تكلفة ومنافع كل بديل على حدة وهوما يساعده على اختيار البديل الأفضل وتنفيذه بشكل كامل.

(*) ريتشارد هيجوت/ ترجمة أ.د.حمدي عبد الرحمن ود. محمد عبد الرحيم/نظرية التنمية السياسية/ أصدار المركز العلمي للدرأسات السياسية/مطبعة الجامعة الأردنية2001.

- الاقتراب التنظيمي والذي يركز على تأثير عملية صنع القرار بشكل روتيني من قبل المنظمات، ويظهِر هذا الاقتراب إمكانية الهياكل التنظيمية التي تؤثر على عملية الاختيار بين البدائل، ويعني ذلك إمكانية هذا النمط التأكيد على الأستمرارية والأضافة التدريجية في صنع القرار.
- الاقتراب الذي يؤكد الديناميات الداخلية للوحدة القرارية والنظر إلى القرار بوصفه نتيجة صراع سياسي داخل البيروقراطية. ويظهر هذا الاقتراب أهل المساومة السياسية بين الأفراد والجماعات وذوي المصالح والقوى المختلفة وهوما يعني إمكانية القرار لعكس نوع من التوفيق بين هذه المصالح المتنافسة.

القرار السياسي العربي: Arab political decision

قد أكون قريباً من الواقع السياسي العربي إذا قلت إن القرار السياسي العربي كان واضحاً ومعبراً عن طموحات الوطن العربي كلما رجعنا بالزمن إلى الوراء، ولم يكن في القرار نسبة من عدم الوضوح كالتي هي الآن حيث يزداد عدم الوضوح والخروج عن التمثيل الحقيقي لإرادة الشعب العربي بسبب تبعية القرار وعدم استقلاليته أو مغازلته سياسة أخرى لها نفوذ كبير في المنطقة العربية أووصولاً إلى حالة توافقية نتيجة خصومات سياسية، وأنا بذلك لا أعني أن على أصحاب القرار السياسي العربي أن يتخذوا قراراتهم بعيداً عن تأثيرات العالم الخارجي، فنحن جزء من هذا العالم نؤثر فيه ونتأثر به سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ولكن بغرض المواجهة للكتلة الخارجية علينا أن نبحث عن مقومات القوة التي تجعلنا نؤثر فيها كما تؤثر فينا، وتجعل فرصة الرفض أوالانتقاء للنظريات المستوردة وارداً ومحققاً لغايات الأمة

وأهـدافها، كمـا إن القـرارات التوافقيـة يجـب أن لا تتحـدر إلى عبـور الخطـوط الحمـراء الـتي تضـر بالمصـلحة الوطنيـة أوالقوميـة في حـدها الأدنى، من ذلك أصبح القرار السياسي ذا أهمية بالغة سنقوم بتوضيحه كما ورد في أدبيات علم السياسة.

منذ إنشاء جامعة الدول العربية في العام 1945 وبعد مرور أكثر من خمسين عاماً، صدر عن الجامعة أومن خلالها اتفاقيات عربية ذات طابع اقتصادي تزيد عن(850)اتفاقية أوقرار أومعاهدة جماعية أوثنائية خلال انعقاد الجلسات الرسمية للمؤتمرات العربية ويلاحظ من خلال الأساس النظري لهذه الاتفاقيات أنها تساعد بمجموعها أوجزء منها على بناء وطن عربي اقتصادي يتكامل اقتصادياً، وقد كانت هذه الاتفاقيات موثقة وموقعة من أصحاب القرار السياسي العربي، وأحيانا كثيرة من ملوك ورؤساء دول وأمراء وحكومات الدول العربية أومن مخوليهم، ومن خلال دراسة الواقع العربي تجد واقعاً آخر لهذه الاتفاقيات إذ يرى الباحث أنه لم يتم تعطيل أوتجميد أغلب الاتفاقيات الاقتصادية العربية العربية، بل جرى العمل على قلب المعادلات، من خلال الواقع، بما يخالف ما تم الاتفاق عليه بنسبة عالية جداً، أي بمعنى أننا درسنا إمكانية بناء التكامل الاقتصادي دراسة علمية عميقة متخصصة وقمنا بتطبيق ما يعاكس كل فقرة من فقرات الدراسات لنحصل على نتائج لا نحتاج كثيراً لتدقيق انعكاساتها على الواقع العربي، بقدر ما نحتاج إلى تفسير الابتعاد العمدي عن وضع الصورة بطريقة مقلوبة تماماً، ومن خلال الدراسات اللاحقة سوف نلمس قيمة هذا التعبير الواقعي عن اقتصاديات البلدان العربية.

إذن من خلال هذا الواقع سيبقى الحلم العربي الاقتصادي في مخيلة الساسة العرب وبرامجيات الجامعة العربية مجرد حلم على أرض الواقع، وإذا ما اتفقنا على تفعيل أي جانب اقتصادي فإننا لن نبذل جهداً كبيراً في إيجاد النظريات الاقتصادية التي تعالج مشاكلنا، فهي جزء مهم من تلك الاتفاقيات العربية المعطلة.

ميثاق العمل الاقتصادي العربي:

وفي أدناه نماذج من **قرارات ميثاق العمل الاقتصادي العربي** الصادر عن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان بتاريخ 26 نوفمبر 1980، حيث ينطلق الملوك والرؤساء العرب من الإيمان المطلق بالانتماء القومي للأمة العربية، وبتراثها ومصيرها المشترك وحتمية تضامنها في وجه التحديات، وتأمين التنمية المتوازنة والأمن القومي واعترافٍ بأن العمل الاقتصادي يمثل عنصراً رئيساً في العمل العربي المشترك، وإدراكاً لضرورة تهيئة الاقتصاد العربي للمعركة المصيرية ضد التخلف والتبعية، ومن أجل القضاء على أسباب التجزئة، **وحفاظاً على الثروات العربية القابلة للنضوب وعلى عوائدها التي أصبحت عرضة للمخاطر فقد قرروا ما يأتي:** (*)

1- انطلاقا من الإيمان بالانتماء القومى للأمة العربية وبتراثها الحضارى ومصيرها المشترك وحتمية تضامنها في وجه التحديات دفاعا عن وجودها ومستقبلها.

2- وتعبيراً عن المسؤولية القومية لتحقيق وتأمين التنمية المتوازنة والأمن القومى والتحرر والأصالة في كامل الوطن العربي.

(*) مرفق عدد من الاتفاقيات العربية في آخر الأطروحة منذ تأسيس الجامعة العربية.

3- واعترافاً بأن العمل الاقتصادي يمثل عنصراً رئيساً في العمل العربي المشترك وقاعدة رأسخة ومنطلقاً مادياً له وبأنه يشكل الأرضية الصلبة للأمن القومى الذى يتعزز بالتنمية المستقلة الشاملة وبأن جدوى العمل المشترك تتجاوز الجمع الآلي للعمل القطري.

4- وإدراكاً لضرورة تهيئة الاقتصاد العربي بحيث يكون مُهيَّأً للمعركة المصيرية ضد التخلف والتبعية، وأن يعبأ في مواجهة العدوان الصهيونى والقوى المساندة له.

5- والتزاماً بمبادئ التكامل الاقتصادي القومى والاعتماد الجماعي على الذات.

6- وباعتبار أن من الضرورى تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية في الاقطار العربية بشكل فعال من أجل القضاء على أسباب التجزئة فيما بينها، ومن أجل ترسيخ سبل التضامن بينها وبين الدول الاسلامية والأفريقية وبقية بلدان العالم الثالث في سياق الجهود الرامية إلى إقامة نظام اقتصادى عالمي جديد.

7- وحفاظاً على الثروات العربية القابلة للنضوب وعلى عوائدها التى أصبحت معرضة للعديد من المخاطر وبالنظر للدور الأساسي لهذه الثروات ولعوائدها في تحقيق أهداف الوطن العربي في التحرير والأمن والنهضة العلمية والتكنولوجية.

8- وإيماناً بأن الانسان العربي هوصانع التنمية العربية وينبغي أن يكون هدفها من أجل تنمية فرص التعليم والتدريب وتوفيرها له، وحرصاً على تسهيل انتقال العمالة والكفاءات داخل الوطن العربي، وضبط هجرتها إلى الخارج واستعادة الموجود منها في

الخـارج إلى الـوطن العربـي أوتعظـيم الاسـتفادة منـه في موقعـه.

قرروا التزامهم الكامل بهذا الميثاق وحشد جهودهم وطاقاتهم ومواردهم لتنفيذه اقتناعاً منهم بأن ذلك هوضرورة حتمية لتعزيز القدرة العربية الذاتية التى تكفل للوطن والمواطن العربي حريته وكرامته وذلك على النحوالآتي:

أولاً: تحييد العمل الاقتصادي:

تلتزم الدول العربية بتحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة بوصفه الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربي عن طريق المصالح المتبادلة ونسج الصلات العضوية والوشائج التى تحقق المنافع المتوازنة، وتتعهد جميع الاقطار العربية بالسعي إلى تحقيق أقصى حد من الاستقرار والتطوير للعلاقات الاقتصادية العربية أوتقليصها إلا بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وعند الضرورات القصوى المرتبطة بالمصالح القومية العليا المشتركة.

ثانياً: التعامل التفضيلي المتبادل:

أ - تلتزم الدول العربية بأولوية علاقاتها ومعاملاتها الاقتصادية بالنسبة لعلاقاتها مع العالم الخارجى.

ب- وتتكفل بمبدأ التعامل التفضيلى الكامل للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج العربية ذات الهوية العربية المؤكدة "ملكية وإنتاجاً وإدارة وعملاً".

جـ- منح المعاملة التفضيلية التامة للمشروعات العربية المشتركة ذات الطبيعة الإنتاجية والتكاملية.

ثالثاً: الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية:

أ- معاملة رأس المال والعمل العربي بما لايقل عن معاملة مثيليهما من أصل وطني في كل قطر عربي وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة لهما.

ب- تحقيق التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات التى تمنح لعناصر الإنتاج العربية المساهمة في التنمية العربية.

جـ- تحرير تنقل الأيدى العاملة العربية وضمان حقوقها وإعطاؤها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها.

رابعاً: العمل من أجل التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والدخلية

فيما بين الاقطار العربية وداخل كل قطر منها بما يكفل تحقيق الاستقرار والانسجام الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية القومية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية الفعالة في عملية التنمية العربية لتعزيز وتصحيح مسيرتها.

خامساً: اعتماد مبدأ التخطيط القومى للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك على النحو الآتي:-

أ - الالتزام باستراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك وعقود التنمية العربية المشتركة والخطط القومية المنبثقة عنها.

ب- الالتزام بأن تضمن كل خطة قطرية فضلاً عن عناصرها القطرية توجهاً قومياً يتمثل في تخصيص نسبة معينة من الموارد لتمويل مشروعات الخطة القومية.

سادساً: التزاماً بمبدأ التكافل الاقتصادي القومى ينبغي:

أ- تكافل الدول العربية كل بقدر طاقتها ووفقاً لما يقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في تمويل الحاجات العربية المشتركة، ويشمل ذلك بشكل خاص احتياجات الأمن القومى وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشروعات البنى الأساسية.

ب- التزام الأقطار العربية بالدعم الكامل لأي قطر عربى يتعرض لعدوان أجنبى أولإجراءات اقتصادية مضادة، بسبب ممارسته حقوق السيادة الوطنية أولكوارث طبيعية وفقاً لما يقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

سابعاً: الاتفاقيات الجماعية:

إعادة النظر في الاتفاقيات الجماعية المنعقدة في إطار جامعة الدول العربية بهدف تقييمها وتطويرها في ضوء المتغيرات العربية والدولية المستجدة على النحوالذى يحقق المزيد من الفاعلية لها لتحقيق أهدافها القومية وفي ضوء تجارب تطبيقاتها.

ثامناً: في المال والنقد:

أ - التعجيل باتخاذ الاجراءات الكفيلة بإطلاق حرية المعاملات الجارية العربية وفق أحكام اتفاقية صندوق النقد العربي.

ب- التوضيح التدريجى في استخدام الدينار العربي الحسابى وتهيئة الظروف الاقتصادية لخلق منطقة نقدية عربية.

جـ- ربط رأس المال العربي داخل الوطن العربي بالهدف التنموي التكاملي.

تاسعاً: في التبادل التجارى:

أ- تحرير التبادل التجارى المباشر بين الدول العربية على أن يكون ذلك في إطار جهد تنموي تكاملي يعزز القاعدة الإنتاجية وينوعها.

ب- منح المشروعات العربية التكاملية المشتركة معاملة تفضيلية تجاه المشروعات الأجنبية في الاقطار العربية ولاسيما من حيث التمويل والتسويق على وفق قواعد يضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

جـ- التنسيق المسبق في دخول الأسواق الدولية لضمان الحصول على أفضل العروض للسلع الأساسية التى يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على وفق ستراتيجية عربية جماعية للتفاوض.

د- وضع سياسة عربية للتخزين الستراتيجى السلعي بالنسبة لمجموعة من السلع الرئيسية المنتجة والمستوردة التى يحددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

عاشراً: المنظمات العربية المتخصصة:

تطوير الهيكل التنظيمى لمؤسسات العمل العربي الاقتصادي المشترك وأجهزته الشمولية منها والقطاعية وتقييم أدائها بهدف زيادة فاعليتها وتعزيز التعاون وإحكام التنسيق فيما بينها وإزالة أية ازدواجية ضارة وتحديد دور كل منها في إطار استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك والخطط القومية التى توضع لتنفيذها واتخاذ كافة الوسائل لدعم دورها في تحقيق المهام الموكلة إليها.

أحد عشر: تعمل الاقطار العربية على أن يكون الهدف النهائى لأي تعاون وتكامل اقتصادى عربى الوصول باقتصاديات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية.

العلاقات الدولية

وضع المصالح الاقتصادية في خدمة القضايا القومية.

ضرورة الالتزام العربي باستثمار القوة الاقتصادية العربية لصالح قضايانا القومية العربية، وعلى الأخص منها القضية الفلسطينية وذلك وفقاً للسياسات والإجراءات التى يقررها مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

التعاون مع الدول النامية

ضرورة تعزيز التعاون العربي مع الدول النامية على أسس من التضامن وعلى نحويدعم مجهوداتها التنموية ويعزز استقلالها الاقتصادي.

النظام الاقتصادي الدولى الجديد

أ - الإسهام العربي الفعال من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد بهدف إقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ومعمقة بين أطرافه وإلقاء التبعية ووقف استنزاف موارد العالم الثالث.

ب- اتخاذ كافة الإجراءات الفعالة لمنع التسلل الأسرائيلى إلى الاقتصاديات العربية.

جـ- الوقوف بحزم في مواجهة الدول المساندة للعدوالصهيوني.

د- دعم دول المواجهة ومنظمة التحرير الفلسطينية ودعم صمود الشعب العربي في الأراضى المحتلة.

كما جاء تأكيد القادة العرب أصحاب القرار السياسي على تنفيذ تلك المقررات خلال انعقاد جلسة جامعة الدول العربية في عمان/مارس عام 2001 مشيرين بوضوح إلى موضوعي التكامل الاقتصادي العربي والاستثمارات العربية.

❖) يولي القادة اهتماماً خاصاً لموضوع التكامل الاقتصادي العربي ويقررون الخطوات الكفيلة بتفعيل هذا الجانب من العمل العربي المشترك بما يحقق الربط بين المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة ويعزز القدرات الاقتصادية باعتماد خطة عربية تمكن من تحقيق التنمية الشاملة المستدامة وتعميق العمل الاقتصادي المشترك بتفاعل إيجابي مع معطيات الاقتصاد الدولي وظاهرة العولمة.

❖) ويعرب القادة العرب عن تقديرهم لسير العمل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويثنون على ماتم إنجازه خلال الفترة الماضية لإقامة هذه المنطقة وقرروا الإزالة الفورية للقيود غير الجمركية الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية وإخضاع كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض التدريجي المتفق عليه ومعاملة السلع العربية معاملة السلع الوطنية.

❖) ويؤكد القادة على أهمية الأسراع في دراسة ادماج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع أهمية الأعداد للانتقال إلى مرحلة متقدمة للتكامل الاقتصادي العربي من خلال إقامة اتحاد جمركي عربي ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمتابعة ذلك.

❖) حرر هذا الميثاق بمدينة عمان في يوم الأربعاء الثامن عشر من شهر محرم سنة 1401 هجرية، الموافق للسادس والعشرين من شهر تشرين ثانى نوفمبر سنة 1980 ميلادية من أصل واحد يحفظ لدى

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للأصل لكل دولة من الدول الموقعة على الميثاق أوالمنضمة إليه.).

❖) ويبارك القادة ماحققته وتحققه الدول العربية في مجال تحسين مناخ الاستثمار ويؤكدون على أهمية إعطاء المزيد من الحوافز لجذب الاستثمارات مع تحفيز القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في هذا المجال ويدعون المؤسسات المالية العربية إلى المساهمة في تمويل مشروعات البنية الأساسية ومشروعات القطاع الخاص ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي للعمل على مراجعة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الموال العربية في الدول العربية بهدف تفعيلها في ضوء المستجدات العالمية والعربية.

❖) ونظراً للدور المؤثر لقطاع النقل على مختلف مجالات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي يكلف القادة العرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي العمل مع جميع الجهات ذات العلاقة لبحث مكشلة النقل بمختلف جوانبها وأبعادها وسبل تقوية ربط الدول العربية براً وبحراً وجواً ورفع مايتم التوصل اليه إلى مؤتمر القمة العربي الدوري القادم من خلال مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية.

❖) وإدراكاً من القادة بأن ثورة الاتصالات والمعلومات أخذت تتخطى الحواجز الجغرافية فإنهم يؤكدون على إيلاء الدول الأولوية لتطوير القدرات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعتبارها مجالاً حيوياً للتعاون والتنسيق على المستوى العربي ويرحبون بدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الاجتماع الأول للمنتدى العربي لتكنولوجيا المعلومات.

❖) ويثمن القادة الدور المتميز للعمل العربي المشترك في الاستثمارات والتكامل في مجال الكهرباء ويؤكدون أن المساهمة الحيوية لهذا القطاع تتطلب العمل من قبل الأجهزة المعنية بشوون الكهرباء على وضع خطة محددة للإسراع في استكمال الربط الكهربائي العربي وتقويته.

❖) ونظراً للاهمية النسبية المتنامية لقطاع السياحة على المستوى العربي ومايشهده هذا القطاع من منافسة على المستوى الدولي يؤكد القادة على ضرورة عمل كافة الأجهزة والجهات ذات العلاقة بحركة السياحة العربية البينية والتنمية السياحية لحفز السياحة العربية البينية وجذب المزيد من السياحة الاجنبية إلى المنطقة العربية من خلال دعم الاستثمار في هذا القطاع ومايتعلق بخدمات النقل بين الدول العربية وتسهيلات الدخول إليها. ويثمن القادة نتائج العمل العربي المشترك في مجال البيئة والتنمية المستدامة والتنسيق في المحافل الدولية ويعربون عن تأييدهم لإعلان أبوظبي حول مستقبل العلم البيئي العربي كمنهاج عمل في القرن الحادي والعشرين ويؤكدون على أهمية التشاور والتنسيق العربي لقمة الأرض عام 2002 كما يرحب القادة بعقد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغيير المناخي بمدينة مراكش المغربية خلال الفترة 29 اكتوبر /تشرين أول/ إلى 9 نوفمبر /تشرين الثاني/ 2001

❖) ويرحب القادة بمبادرة جمهورية مصر العربية بعقد المؤتمر الاقتصادي الأول في القاهرة في نوفمبر /تشرين الثاني/ 2001 بمشاركة حكومات الدول العربية والقطاع الخاص العربي والاجنبي

والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية وتكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية اتخاذ الخطوات اللازمة بالتعاون مع الدول المضيفة لنجاح المؤتمر.

❖) وفي ضوء المهام المتزايدة المناطة بالجهاز الفني في الأمانة العامة يكلفون الأمين العام بالتعاون مع المجلس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالعمل على دعم الجهاز وتطويره وذلك من أجل تفعيل الآليات والمؤسسات العربية المكلفة بمتابعة العمل الاقتصادي العربي المشترك.. وأن يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتنسيق مع منظمات ومؤسسات العمل العربي مهام تحضير الموضوعات الاقتصادية وعرضها على مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية تمهيدا لرفعها إلى القمة.

المبادئ التي ارتكزت عليها مسيرة التعاون العربي الاقتصادي(*) :

أولاً: الانتماء العربي: منذ قيام جامعة الدول العربية عام 1945 اتخذ هذا الانتماء تجسيداً تعاقدياً ومؤسسياً، وبانضمام كل دولة عربية إليها حال حصولها على استقلالها تأكيداً لهويتها العربية، ورغبتها في الانضمام للمجموعة وإدراكاً من أن هذا الانضمام يوفر عدداً من الامتيازات ويلقي عليها عدداً من المسؤوليات. على أن الانتماء العربي لا يعني استبعاد وجود تناقضات ظاهرة ومستترة داخل المجموعة العربية بل إن التركيز الملحوظ في ميثاق جامعة الدول العربية على مسائل

(*) برهان الدجاني/عبر التنمية الاقتصادية في الوطن العربي/بيروت/ط1/1992/اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

حـل الخلافـات العربيـة يشـكل اعترافـاً بوجـود هـذه التناقضـات وبأخطارها.

ثانيـاً: الأمـن القـومي: وقـد اتخـذ مفهـوم الأمـن القـومي العربـي تجسـيداً تعاقـدياً ومؤسسـياً في ميثـاق الـدفاع العربـي المشـترك والتعـاون الاقتصـادي الـذي وضـع في حيـز التطبيـق عـام 1953 ونـص علـى إنشـاء مجلس اقتصادي عربـي يتـألف مـن وزراء المـال والاقتصـاد العـرب ويشـرف على اقتراح الاتفاقات والسياسات والمنظمات والصناديق والمؤسسات التي تشكل المضمون الواقعي للتعاون الاقتصادي العربي.

ومن أهـم دلالات هـذه المعونـة وأكثرهـا إيجابيـة، أنهـا قـدمت مـن الدول النفطية الثلاث السابق ذكرها قبل الطفرة التي حدثت في إيرادات النفط بفعل تصحيح الأسعار، ابتداءً من خريف عـام 1973، أي في وقت لم يكن لدى هذه الدول فوائض في الحساب الجاري لموازين مدفوعاتها، وكانـت في أشـد الحاجـة إلى تمويـل برامجهـا الإنمائيـة. **ثالثـاً:** المصـلحة الاقتصـادية: وتنبثـق هـذه المصـلحة عـن واقـع جغـرافي وبشـري واقتصـادي يتمثـل في تكامـل المـوارد الطبيعيـة والمـوارد البشـرية واحتياجـات المهـارات إلى جانـب الحاجـة إلى سـوق واسـعة تـوفر الفرصـة لقيـام اقتصـاد حـديث يستخدم المنشآت الأكبر حجماً والتقنيات الأكثر إنتاجاً ويؤمن للإنتاج قاعدة أعرض وكلفة أقل وتقنية أفضل.

القمم العربية ومعالجة المشاكل الاقتصادية:

مسـيرة القمـم العربيـة الـتي طالـت واسـتطالت أكثـر مـن أربعـة عقود، تعج بالقرارات غير المنفذة التي ليست سوى مجرد بيانـات إنشـائية ووثـائق مهملـة، تثبـت أن العمـل العربـي المشـترك لم يكلـل بالنجـاح المطلوب، تراجع وضعف أمام الصعاب والعراقيل على امتداد السنوات

الماضية. وعلى رغم صحة هذه النتيجة، أود التذكير من خلال قلب دفاتر القمم العربية المتعاقبة، أن ثمة إنجازات وبصمات هامة لها على حركة التعاون الاقتصادي العربي، وإن كانت محدودة. لخرطوم حصة مهمة منها، فقد عقد فيها مؤتمر القمة العربي الرابع في آب (أغسطس) 1967، أي بعد مرور شهرين فقط على انتهاء حرب الأيام الستة، وكان من بين قراراته منح معونة مالية سنوية مقدارها 135 مليون جنيه إسترليني إلى البلدان العربية التي تعرضت للعدوان الأسرائيلي عام 1967، لتمكينها من الصمود الاقتصادي لحين إزالة آثار العدوان، وأن يتحمل هذا المبلغ سنوياً السعودية (50 مليون جنيه إسترليني) والكويت (55 مليوناً) وليبيا (30 مليوناً). وخصص لمصر سنوياً من هذه المعونة 95 مليون جنيه إسترليني، والأردن 40 مليوناً، ولم تكن هذه المعونة مرتبطة بتمويل أية مشاريع محددة، وإنما كانت تستخدم كدعم مباشر في ميزانية كل من مصر والأردن.(*) ومن الإنجازات الأخرى لمؤتمر قمة الخرطوم الرابع أيضاً، موافقته على إنشاء صندوق تنمية سمي «الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي»، بناءً على توصية رفعت إليه من مؤتمر وزراء الاقتصاد والنفط العرب المعقود في بغداد في أغسطس (آب) 1967، وقد اتخذها هذا المؤتمر الوزاري على أساس مشروع تقدمت به دولة الكويت بهدف دعم الجهود الإنمائية للدول العربية من طريق مؤسسة مالية عربية مشتركة تتخصص في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وتعمل على تشجيع الاستثمارات المشتركة المعززة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

(*) سميح مسعود/ دار الحياة/2006/3/31.

ولا يخفي ما يمثله الصندوق العربي في وقتنا المعاصر من أهمية كبرى للتنمية العربية. فقد مضى على نشاطه نحوثلث قرن استهله في العام 1974 بمنح عدد كبير من الدول العربية قروضاً استهدفت دعم برامجها التنموية واستكمال إنشاء بنيتها الأساسية، وقد بلغ المجموع التراكمي لقروضه منذ بدء عملياته وحتى نهاية عام 2004، نحو 4769.7 مليون دينار كويتي.

ولكي نضع مزيداً من النقاط على الحروف حول بعض الإنجازات الاقتصادية للقمم العربية الأخرى، يجدر التأكيد على أن العون المالي من الدول العربية النفطية لدعم الدول العربية المتضررة من حرب 1967، تزايد خلال سبعينات القرن الماضي، تنفيذاً لقرارات القمم العربية المتتالية، خصوصاً مؤتمري الرباط عام 1970 و1974.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ مجموع الدعم المالي المقدم لمصر بموجب مؤتمر قمة الخرطوم الرابعة، وهذان المؤتمران خلال الفترة 1967 – 1976 نحو 1.7 بليون جنيه مصري، قدمت السعودية منها 778.1 مليون جنيه، والكويت 572.5 مليون، وليبيا 185.3 مليون، والإمارات 190 مليوناً، وغطت المبالغ المتبقية قطر والعراق والبحرين والجزائر.

ومن الانجازات المهمة أيضا ما تقرر في مؤتمر القمة العربية التاسع في بغداد في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1978، بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، من تقديم عون مالي سنوي قيمته 3.5 بليون دولار، لمدة عشر سنوات لكل من سورية (1850 مليون دولار) والأردن (1250 مليوناً) ومنظمة التحرير الفلسطينية (150 مليوناً) ولدعم صمود سكان الأرض المحتلة (150 مليوناً) ولإعادة إعمار

لبنـان (100 مليونـاً). واتفـق علـى أن تشـارك السـعودية في هـذا العـون (1000 مليـون دولار) والكويـت (550 مليـون) وليبيـا (550 مليـون) والعـراق (520 مليوناً) والإمـارات (400 مليـون) والجزائـر (250 مليوناً) وقطر (230 مليون).

كـذلك تقـرر في مـؤتمر القمـة العربـي الـذي عقـد في تـونس في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1979، تخصيص دعم لإعمار لبنان قيمته 2 بليون دولار لمدة خمس سنوات.

يضاف إلى كل هذا ما قررته القمم العربية المتتالية من تقديم عون مالي لدعم صمود الشعب الفلسطيني، في أعقاب اندلاع الانتفاضة الأولى والثانيـة، خصوصـاً قمـة بـيروت 2002، الـتي أقـرت جملـة مـن الأسس والآليات اللازمة لدعم موازنة السلطة الفلسطينية.

ويلاحظ من قرارات مؤتمر قمة الخرطوم الأخير، دعوة الدول العربية للاستمرار في دعم موازنة السلطة الفلسطينية لفترة لاحقة ابتداءً من 2006/4/1.

وفي مقابـل هـذه الإنجـازات، لا بـد مـن التأكيـد علـى وجـود إخفاقـات كـثيرة للقمـم العربيـة في المجـال الاقتصـادي. ولعـل مـن أبـرز الأمثلة التي في هذا السياق، ما يتعلق بعدم تطبيق قرارات مؤتمر قمة عمان الاقتصادية الذي عقد في عام 1980. وقد قدمت له مجموعة من الدراسات المهمة، أعدت من قبل ثلة من الاقتصاديين العرب.

وكانـت حصـيلة هـذا المـؤتمر المصـادقة علـى أربعـة مشاريـع أساسـية، أولهـا وثيقـة اسـتراتيجية العمـل العربـي المشـترك بأهـدافها، وأولوياتها وبرامجها وآلياتها، وثانيها ميثاق العمل الاقتصادي القومي

العربي، وثالثها عقد التنمية العربية المشترك، ورابعها الإتفاق العربي الموحد للاستثمار.

أقر مؤتمر قمة عمان من خلال هذه المشاريع، مبادئ بالغة الأهمية، دخلت في الأدبيات الاقتصادية العربية للمرة الأولى، تكفل عند تنفيذها السليم تصحيح مسيرة العمل العربي المشترك، وخلق المناخ الملائم لتطويرها، وإبعادها عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة، وإقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة.

ولكن، للأسف، فرّغت قرارات هذا المؤتمر من مضمونها، وأضيفت إلى ملف القرارات غير المنفذة التي تزدان بها دهاليز الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لأسباب كثيرة لا يتسع المجال هنا لبحثها، لكنها في مجملها تعود إلى عدم التزام الدول العربية تنفيذ مثل هذه القرارات، والاهتمام بمصالحها القطرية الضيقة بعيداً من مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك.

ومع أن من السابق لأوانه الركون إلى الظن بأن قرارات مؤتمر قمة الخرطوم الأخير لن تنفذ وتفرغ من مضمونها، وتكون كغيرها من القرارات مجرد وثائق تضاف إلى ما قبلها من أكداس، يحدوني الأمل إلى أن تلاقي مصير بعض قرارات مؤتمر قمة الخرطوم الرابع من الاهتمام والتنفيذ، علها ترجع للمواطن العربي شيئاً من الثقة بالقمم العربية، لأنه يعاني إحباطاً كبيراً منها أوصلته إليه سلسلة طويلة من خيبات السياسة العربية المتواصلة.